المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022

بعد المصادقة عليه بمجلس النواب

مجلس المستشارين

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

15 نونبر 2021

وزارة الاقتصاد والمالية

محاور العرض

I. **سياق إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022**

II. الفرضيات المعتمدة في إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022

III. الإطار المرجعي لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022

IV. التوجهات العامة لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022

V. أهم تدابير مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022 مع التعديلات المصادق عليها بمجلس النواب

VI. التوازن المالي لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022

السياق الدولي

- بروز بوادر انتعاش الاقتصاد العالمي الذي من المتوقع أن يحقق نموا بـ 5,9% سنة 2021 و4,9% سنة 2022؛
- نفس الدينامية ستشهدها منطقة الأورو، الشريك الاقتصادي الأساسي لبلادنا، التي من المنتظر أن ينتقل نموها الاقتصادي من 6,3-% سنة 2020 إلى 5% سنة 2021 و4,3% سنة 2022؛
- في المقابل، من المنتظر أن تتأثر آفاق الاقتصاد العالمي بمجموعة من المخاطر المرتبطة أساسا بـ :
  - الانتشار السريع لمتحورات جديدة للفيروس أكثر عدوى وأكثر خطورة؛
  - تنامي التوترات الجيوسياسية والتجارية والتكنولوجية خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين؛
  - ارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية.

توقعات

(التغير %)	2020		2021		2022	
			يوليوز	أكتوبر	يوليوز	أكتوبر
النمو العالمي	-3,1	▲	6,0	5,9	4,9	4,9
منطقة الأورو	-6,3	▲	4,6	5,0	4,3	4,3

المصدر: صندوق النقد الدولي

السياق الوطني

- بروز معالم الانتعاش على الاقتصاد الوطني، حيث من المنتظر أن يبلغ معدل النمو 5,6% سنة 2021 بعد الانكماش غير المسبوق بـ 6,3-% سنة 2020، وذلك بفضل التدابير التي اتخذتها بلادنا بتعليمات من جلالة الملك نصره الله لإنعاش الاقتصاد والتقدم الملموس لحملة التلقيح؛

- نمو اقتصادي مدعوم بشكل رئيسي بمكونات الطلب، نتيجة توطيد الصادرات والاستثمار اللذان من المنتظر أن يساهما بـ 4,4 و2,5 نقطة على التوالي خلال سنة 2021؛

- تسجيل القطاع الفلاحي لنمو جيد يفوق 17%، بفضل مجهودات عصرنة القطاع، والنتائج المتميزة للموسم الفلاحي.

محاور العرض

I. سياق إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022

II. الفرضيات المعتمدة في إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022

III. الإطار المرجعي لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022

IV. التوجهات العامة لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022

V. أهم تدابير مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022 مع التعديلات المصادق عليها بمجلس النواب

VI. التوازن المالي لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022

الفرضيات المعتمدة في إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022

نمو الناتج الداخلي الخام : 3,2%

محصول الحبوب : 80 مليون قنطار

معدل التضخم: 1,2%

سعر غاز البوتان : 450 دولار للطن

الطلب الدولي الموجه للمغرب (دون احتساب منتوجات الفوسفاط ومشتقاته) : 6,7%

سعر صرف الدولار مقابل الدرهم : 9,26

محاور العرض

I. سياق إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022

II. الفرضيات المعتمدة في إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022

III. الإطار المرجعي لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022

IV. التوجهات العامة لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022

V. أهم تدابير مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022 مع التعديلات المصادق عليها بمجلس النواب

VI. التوازن المالي لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022

- التوجيهات المتضمنة في الخطب الملكية السامية؛
- مخرجات النموذج التنموي الجديد للمغرب؛
- البرنامج الحكومي.

محاور العرض

I. سياق إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022

II. الفرضيات المعتمدة في إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022

III. الإطار المرجعي لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022

IV. التوجهات العامة لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022

V. أهم تدابير مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022 مع التعديلات المصادق عليها بمجلس النواب

VI. التوازن المالي لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022

التوجهات العامة لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022

1	توطيد أسس إنعاش الاقتصاد الوطني
2	تعزيز آليات الإدماج والتقدم في تعميم الحماية الاجتماعية
3	تقوية الرأسمال البشري
4	إصلاح القطاع العام وتعزيز آليات الحكامة

I. توطيد أسس إنعاش الاقتصاد الوطني

- وضع برنامج للأشغال العمومية الصغرى والكبرى، في إطار عقود مؤقتة، الذي سيمكن من خلق 250.000 منصب شغل مباشر في غضون سنتين، وذلك ابتداء من 2022، وستُخَصَّصُ لهذا الغرض اعتمادات تُقَدَّرُ بـ 2,25 مليار درهم في إطار مشروع قانون المالية ؛

- تشجيع المبادرة المقاولاتية من خلال:
  - تفعيل إجراءات الدعم للمقاولين الفلاحين الشباب؛
  - توطيد إجراءات المواكبة لفائدة المقاولين الصغار: الأفضلية في الصفقات العمومية، تشجيع الاتحادات بين المقاولات، عقود المناولة...؛
  - إعطاء دينامية جديدة لبرنامج انطلاقة، خاصة من خلال إطلاق برنامج «الفرصة» الذي يهدف إلى تمويل مشاريع الشباب بدون شروط مسبقة، مع تقديم المواكبة والتوجيه والتكوين، ويستهدف هذا البرنامج تقديم حوالي 50 ألف قرض سنة 2022، باعتمادات إجمالية تقدر بـ 1,25 مليار درهم.

- إخراج ميثاق للاستثمار وتجويد مناخ الأعمال.

I. توطيد أسس إنعاش الاقتصاد الوطني

- تنزيل سياسات قطاعية طموحة: الجيل الأخضر، التحول الصناعي، البنية التحتية، السياحة، الصناعة التقليدية، الاقتصاد الاجتماعي...؛
- تشجيع الإنتاج الوطني ودعم تنافسية الوسم "صنع في المغرب"، وتعزيز السيادة الوطنية الغذائية والصحية والطاقية؛
- تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار كرافعة لتمويل السياسات القطاعية الطموحة وركائز التحول (التحول الرقمي، الانتقال الطاقي ...)، والمساهمة في رأسمال المقاولات الناشئة والمبتكرة.

الرفع من دينامية الاستثمار العمومي ليبلغ 245 مليار درهم بما في ذلك استثمارات صندوق محمد السادس للاستثمار

II. تعزيز آليات الإدماج والتقدم في تعميم الحماية الاجتماعية

اتخاذ كافة التدابير ذات الطابع القانوني والمالي والتقني لضمان تنزيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية من خلال:

- **مواصلة تنزيل تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض** لفائدة **العمال غير الأجراء**؛
- **الشروع في تعميم هذا التأمين لفائدة الفئات الهشة والفقيرة** التي تستفيد حاليا من نظام المساعدة الطبية «RAMED» من خلال **تخصيص 4,2 مليار درهم** في إطار صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي؛
- اتخاذ التدابير الضرورية للشروع في **التعميم التدريجي للتعويضات العائلية:**
  - إخراج الإطار القانوني الخاص بالتعويضات العائلية؛
  - تسريع تفعيل السجل الاجتماعي الموحد؛
  - إدماج برامج الدعم الاجتماعي الموجودة حاليا (تيسير، مليون محفظة، دعم الأرامل).

II. تعزيز آليات الإدماج والتقدم في تعميم الحماية الاجتماعية

دعم الأشخاص في وضعية إعاقة:

- إعطاء الأولوية في الاستفادة من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ومن التعويضات العائلية؛
- المواكبة الخاصة: مواكبة اجتماعية وطبية، دور الحضانة والمدارس، التكوين والإدماج المهني، الولوج إلى الخدمات العمومية...؛
- تطوير طرق الكشف المُبكِّر عن الإعاقة والوقاية منها؛
- تعزيز الدعم المالي المخصص في ميزانية الدولة: **500 مليون درهم سنويا**، أي بزيادة 300 مليون درهم سنويا.

III. تقوية الرأسمال البشري

قطاع التعليم

المناصب المالية

18.144 منصب

- تسريع تعميم التعليم الأولي وتقوية بنيات الاستقبال (دور الحضانة) للأطفال دون سن الرابعة، بتخصيص غلاف مالي يقدر بـ 250 مليون درهم؛
- دعم تمدرس أبناء الفئات المعوزة وخاصة في العالم القروي عبر توطيد المجهودات المرتبطة بإنشاء المدارس الجماعاتية، وتطوير النقل والإطعام المدرسي؛
- توطيد إصلاح نظام التكوين المتعلق بالأساتذة، وإطلاق برنامج لإعادة تأهيل مراكز التكوين الخاصة بهم؛
- تأهيل المؤسسات الجامعية وتطويرها.

الغلاف المالي

76,6 مليار درهم

+5 ملايير درهم

مقارنة مع 2021

III. تقوية الرأسمال البشري

قطاع الصحة

المناصب المالية

5.500 منصب

- تأهيل العرض الصحي من خلال تعبئة الإمكانيات المالية الضرورية للنهوض بالمراكز الصحية الأولية، والمراكز الاستشفائية الإقليمية والجهوية والجامعية؛
- تثمين الموارد البشرية الصحية؛
- إرساء حكامة جديدة للمنظومة الصحية؛
- إحداث نظام معلوماتي مندمج.

الغلاف المالي

23,5 مليار درهم

+3,7 مليار درهم

مقارنة مع 2021

IV. إصلاح القطاع العام وتعزيز آليات الحكامة

- مواصلة تنزيل ورش الجهوية المتقدمة من خلال تعبئة مبلغ إجمالي يناهز 10 ملايير درهم لفائدة الجهات؛
- تسريع تنزيل مقتضيات القانون الإطار المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- تفعيل الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة؛
- تسريع إصلاح الإدارة، من خلال أجرأة ميثاق المرافق العمومية، وورش تبسيط المساطر الإدارية وتعميم الإدارة الرقمية بمختلف الإدارات، وتسريع البث في طلبات المواطنين والمقاولات، وكذا تنزيل ميثاق اللاتمركز الإداري.

محاور العرض

I. سياق إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022

II. الفرضيات المعتمدة في إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022

III. الإطار المرجعي لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022

IV. التوجهات العامة لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022

V. أهم تدابير مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022 مع التعديلات المصادق عليها بمجلس النواب

VI. التوازن المالي لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022

إعادة اعتماد **المساهمة الاجتماعية للتضامن** على الأرباح برسم سنة 2022 لتشمل **دخول الأشخاص الذاتيين الخاضعين للضريبة على الدخل وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية، والدخول المهنية أو الفلاحية المحققة من قبل الأشخاص الذاتيين والمحددة وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية،** وكذا الشركات التي يساوي أو يفوق مبلغ ربحها الصافي **مليون (1.000.000) درهم**، باستثناء:

- الشركات المعفاة من الضريبة على الشركات بصفة دائمة؛
- الشركات التي تزاول أنشطتها داخل مناطق التسريع الصناعي؛
- شركات الخدمات التي تستفيد من النظام الجبائي المنصوص عليه لفائدة "القطب المالي للدار البيضاء".

تحتسب المساهمة المذكورة حسب الأسعار التناسبية التالية:

- **1,5 % بالنسبة لمبالغ الربح أو الدخل الذي يتراوح بين مليون وأقل من 5 ملايين درهم؛**
- **2,5 % بالنسبة لمبالغ الربح أو الدخل الذي يتراوح بين 5 ملايين وأقل من 10 ملايين درهم؛**
- **3,5 % بالنسبة لمبالغ الربح أو الدخل الذي يتراوح بين 10 ملايين و40 مليون درهم؛**
- **5 % بالنسبة لمبالغ الربح أو الدخل الذي يفوق 40 مليون درهم.**

أهم تدابير مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022 مع التعديلات المصادق عليها بمجلس النواب

- **تخفيض السعر الهامشي لجدول الضريبة على الشركات من 28% إلى 26% بالنسبة للشركات الصناعية** التي يقل مبلغ ربحها الصافي عن **مائة مليون (100.000.000) درهم**، فيما يخص مبلغ ربحها الصافي المطابق لرقم أعمالها المحلي؛

- **تخفيض معامل هامش الربح المطبق على مهنة الحلاقة والتجميل من 30% إلى 20%، وعلى مهنة بائع التبغ من 4% إلى 3%، بالإضافة إلى إدراج تاجر اللحوم بالمجازر (chevillard) ضمن صنف "تجارة وأنشطة خاصة" ليستفيد من معامل 4%؛**

- **حذف تصاعدية أسعار الجدول الحالي للضريبة على الشركات** واعتماد الأسعار التناسبية في أفق تطبيق سعر موحد؛

- **ملاءمة وتحسين نظام المساهمة المهنية الموحدة** المحدث بموجب قانون المالية لسنة 2021؛

- **مراجعة الخصوم الجزافية** المحدثة بموجب قانون المالية لسنة 2021، **المطبقة على الأجور المدفوعة للرياضيين المحترفين والمربين والمدربين والفريق التقني؛**

- تخفيض سعر **الحد الأدنى للضريبة من 0,50% إلى 0,40%** بالنسبة للمنشآت التي تصرح بحصيلة إيجابية.

أهم تدابير مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022 مع التعديلات المصادق عليها بمجلس النواب

- **تعزيز وسائل الإدارة لمحاربة الغش الضريبي** من خلال القيام بالتعريف التلقائي للخاضعين للضريبة المخالفين للأحكام المتعلقة بالالتزام بإقرار الهوية الضريبية؛

- **حماية حقوق الملزمين،** من خلال تحسين مساطر التصحيحات، وتعزيز مهام لِجَن النظر في الطعون المتعلقة بالضريبة خاصة عبر إحداث لِجَن جهوية؛

- **اعتماد معيار الامتثال الضريبي كشرط أساسي للاستفادة من الإعانات الممنوحة** من **طرف الدولة في مجال الاستثمار** مع الإحالة على نص تنظيمي يحدد كيفيات ترشيد منح هذه الإعانات ؛

- تمديد الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للأجر المدفوع للأجير بمناسبة أول تشغيل له إلى غاية 31 ديسمبر 2022؛

- **الرفع من الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على سوائل تعبئة أو إعادة تعبئة السجائر الالكترونية؛**

- **إصلاح للضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على السجائر،** بهدف إرساء جو من المنافسة في القطاع وتجاوز النظام الضريبي المعقد الحالي.

أهم تدابير مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022 مع التعديلات المصادق عليها بمجلس النواب

- تخفيض رسم الاستيراد المطبق على مادة البلاستيك من بولي (ايثيلين تيرفثالات) من 10% إلى 2,5%؛
- رفع رسم الاستيراد المطبق على **الأنابيب والمصابيح المتوهجة من 2,5% إلى 17,5%** في إطار **تعزيز النجاعة الطاقية** على المستوى الوطني؛
- **التنزيل التدريجي لتطبيق الضريبة الداخلية على الاستهلاك على المنتجات والآلات والأجهزة المستهلكة للكهرباء** (مكيفات الهواء والثلاجات، والمجمدات، والمصابيح المضيئة بتوهج الشعيرات، إلخ...) بهدف تشجيع إجراءات **حماية البيئة والتنمية المستدامة، وستخصص عائدات هذه الضريبة لفائدة صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي؛**
- تطبيق **رسم بيئي في صيغة ضريبة داخلية على الاستهلاك لإعادة التدوير لبعض المنتجات والتجهيزات الإلكترونية** التي تشكل خطر تلوث بيئي في نهاية دورة استخدامها؛
- خفض مقادير الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على الآلات الإلكترونية والبطاريات المخصصة للمركبات.

- **حذف الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى «صندوق الاستثمار الاستراتيجي»؛**

- تعديل الحساب الخاص للخزينة المسمى **«صندوق تحديث الإدارة العمومية» لتمكينه من** تحمل النفقات المتعلقة **باستعمال الأمازيغية في الإدارة العمومية. وستُخَصَّصُ لهذا الغرض اعتمادات تقدر بـ 200 مليون درهم؛**

- تعزيز موارد حساب **«صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي»** من خلال تخصيص المداخيل التالية لفائدة هذا الصندوق:
  - **حصيلة المساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة على الأرباح والدخول؛**
  - **حصيلة الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على بعض الأجهزة المستهلكة للكهرباء، والآلات الإلكترونية، والبطاريات المخصصة للمركبات.**

محاور العرض

I. سياق إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022

II. الفرضيات المعتمدة في إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022

III. الإطار المرجعي لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022

IV. التوجهات العامة لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022

V. أهم تدابير مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022 مع التعديلات المصادق عليها بمجلس النواب

VI. التوازن المالي لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022

التوازن المالي لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022

وزارة الاقتصاد والمالية

المعطيات الصافية (بملايير الدراهم)	ق.م 2021 (1)	م .ق .م 2022 (2)	الفرق (القيمة) (1)-(2)	الفرق (%) (1)-(2)
المداخيل الجارية	236,91	262,11	25,20	10,6
المداخيل الجبائية	195,58	222,06	26,48	13,5
▪ الضرائب المباشرة	80,11	96,89	16,78	20,9
▪ الضرائب غير المباشرة	89,97	98,24	8,27	9,2
▪ الرسوم الجمركية	10,77	12,03	1,26	11,7
▪ رسوم التسجيل والتنبر	14,73	14,90	0,17	1,2
المداخيل غير الجبائية	38,03	35,94	-2,09	-5,5
مداخيل بعض الحسابات الخصوصية للخزينة	3,30	4,10	0,80	24,2
النفقات الجارية	246,94	261,26	14,32	5,8
▪ الموظفون	139,86	147,54	7,68	5,5
▪ السلع و الخدمات	65,85	68,63	2,78	4,2
▪ فوائد الدين	27,68	28,07	0,40	1,4
▪ المقاصة	13,55	17,02	3,47	25,6
الاستثمار	68,10	77,99	9,89	14,5
رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة	7,00	4,50	-2,50	-35,7
عجز الميزانية	-6,2%	-5,9%		

المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

شكرا على انتباهكم

وزارة الاقتصاد والمالية